



إلى مساهمي شركة ظفار للتأمين ش.م.ع.

تقرير عن الحقائق العملية فيما يتعلق بحوكمة الشركات وفقاً لمدونة الهيئة العامة لسوق المال لحوكمة الشركات

قمنا بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في التعميم رقم (CMA) لهيئة سوق المال ٢٠١٥/٤ ، بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١٥ ، فيما يتعلق بتقرير مجلس الإدارة عن حوكمة الشركات عن شركة ظفار للتأمين ش.م.ع ("الشركة") كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، وتطبيق ممارسات حوكمة الشركات وفقاً لقانون حوكمة الشركات وتعديلاته الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال بموجب التعميم رقم ٢٠١٦/١٠ الصادر في ١ ديسمبر ٢٠١٦ (جماعيا الرمز).

تمت مشاركتنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المطبقة على إرتباطات الإجراءات المتفق عليها. تم تنفيذ الإجراءات فقط لمساعدتك في تقييم إمتثال الشركة للرمز الذي أصدرته هيئة السوق المالية وتم تلخيصها على النحو التالي:

- لقد حصلنا على تقرير حوكمة الشركات (التقرير) الصادر عن مجلس الإدارة وتؤكدنا من أن تقرير الشركة يتضمن كحد أدنى ، جميع البنود التي تقترحها هيئة السوق المالية ليتم تغطيتها في التقرير على النحو المفصل في الملحق رقم ٣ من الرمز من خلال مقارنة التقرير مع هذا المحتوى المقترح في الملحق ٣ ؛ و
- لقد حصلنا على التفاصيل المتعلقة بمجالات عدم الامتثال للمدونة التي حددها مجلس إدارة الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ . ولم يحدد مجلس إدارة الشركة أي مجالات لعدم الامتثال للمدونة.

نحن نظهر النتائج التي توصلنا إليها أدناه

لقد وجدنا أن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة يعكس تطبيق الشركة لأحكام القانون وهو خالٍ من أي تحريف مادي.

نظراً لأن الإجراءات المذكورة أعلاه لا تشكل تدقيقاً أو مراجعة تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، فإننا لا نعبر عن أي تأكيد على تقرير حوكمة الشركات. فيما لو قمنا بإجراء إجراءات إضافية أو أجرينا تدقيقاً للتقرير وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، لربما تم لفت انتباهنا إلى مسائل أخرى كان من الممكن إبلاغكم بها.

نحن نظهر النتائج التي توصلنا إليها أدناه (تابع)

لو قمنا بإجراء إجراءات إضافية أو أجرينا تدقيقًا أو مراجعة لتقرير حوكمة الشركات وفقًا للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية بشأن ارتباطات المراجعة ، فلربما تم لفت إنتباهنا إلى مسائل أخرى كان من الممكن إبلاغكم بها.

تقريرنا مخصص فقط للغرض الموضح في الفقرة الأولى من هذا التقرير وللمعلومات الخاصة بكم ولا يجب استخدامه لأي غرض آخر. يتعلق هذا التقرير فقط بتقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة والمضمّن في تقريره السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 ولا يشمل أي بيانات مالية للشركة مأخوذة ككل.



ناصر المغيري

رقم الترخيص لـ 1024587

أبوتمام

(محاسبون قانونيون)

26 فبراير 2020

